

## أضواء البيان

@ 40 @ بِرَأْفَوْاهِهِمْ يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ  
قَاتَلَهُمْ اللَّهُ أَنْزَىٰ يَوْمَ فَكُّونَ \* اتَّخَذُوا أَحِبَارَهُمْ وَرُهَيْبَانَهُمْ  
أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا  
إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَ عَمَّا يُشْرِكُونَ . . }

فجعل مقالة كل من اليهود والنصارى إشراكاً . .

وجاء عن عبد الله بن عمر منع نكاح الكتابية وقال : ( وهل كبر إشراكاً من قولها : {  
اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا } ، فهو وإن كان مخالفاً للجمهور في منع الزواج من الكتابيات  
، إلا أنه اعتبرهن مشركات . .

ولهذا الخلاف والاحتمال وقع النزاع في مسمى الشرك ، هل يشمل أهل الكتاب أم لا ؟ مع أننا  
وجدنا فرقاً في الشرع في معاملة أهل الكتاب ومعاملة المشركين ، فأحل ذبائح أهل الكتاب  
ولم يحلها من المشركين ، وأحل نكاح الكتابيات ولم يحلها من المشركات ، كما قال تعالى :

{ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُوْمِنَنَّ } . .

وقوله : { وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ } . .

وقال : { لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ } ، بين ما في حق الكتابيات

قال : { وَاللَّهُ حَصِّنَاتٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَآ  
ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ } ، فكان بينهما مغايرة في الحكم . .

وقد جمع والدنا الشيخ محمد الأمين رحمه الله تعالى علينا وعليه بين تلك النصوص في دفع

إيهاً الاضطراب عند قوله تعالى : { وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ } ،

المتقدم . ذكرها جمعاً مفصلاً مفاده أن الشرك الأكبر المخرج من الملة أنواع ، وأهل

الكتاب متصفون ببعض دون بعض ، إلى آخر ما أورده رحمه الله تعالى علينا وعليه . .

ولعل في نفس آية { وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ } ، فيها إشارة إلى

ما ذكره رحمة الله تعالى علينا وعليه من وجهين : .

الأول : قوله تعالى : { يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا } أي يشابهونهم في

مقالتهم ، وهذا القدر اتصف به المشركون من أنواع الشرك . .

الثاني : تذييل الآية بصيغة المضارع عما يشركون بين ما وصف عبدة الأوثان في سورة

البينة بالاسم والمشركين .

